

وطالب الباروت المجتمع الدولي بإدانة جميع هذه الإجراءات وإلزام "إسرائيل" بوقفها وإزالتها على الفور، بما فيها المستوطنات والجدار العازل وإجراءات تهويد القدس واستيلائها بشكل غير قانوني على المزيد من الأراضي الفلسطينية باعتبارها تشكل خرقاً وانتهاكاً صارخاً لمبادئ خارطة الطريق وأحكام القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة وجملة قرارات الشرعية الدولية المعنية، بما فيها قرارات الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة وقرار محكمة العدل الدولية ذات الصلة. ودعا المجتمع الدولي إلى مضاعفة حجم المساعدات المالية والاقتصادية المقدمة للشعب الفلسطيني لتمكينه من مواجهة الأزمة الإنسانية الخطيرة الناجمة عن العدوان والاحتلال "الإسرائيلي" لوطنه.

وفي ما يتعلق بالحالة في لبنان أعرب أنور الباروت عن استنكار دولة الإمارات للانتهاكات والاختراقات البرية والجوية والبحرية التي ترتكبها "إسرائيل" للسيادة اللبنانية، مجدداً موقف الدولة المطالب بالانسحاب "الإسرائيلي" التام من جميع الأراضي اللبنانية، بما فيها مزارع شبعاء، وقرية الغجر، وتلال شوبا اللبنانية.

واختتم القائم بالأعمال الإماراتي لدى الأمم المتحدة أنور الباروت بيانه معتبراً الإجراءات التي تقوم بها "إسرائيل" في الجولان السوري بأنها لاغية وباطلة وغير قانونية، داعياً إلى الانسحاب التام من الجولان السوري إلى حدود الرابع من حزيران 1967 وفقاً لقراري مجلس الأمن 242 و338.

وثيقة رقم 40 :

تقرير لمنظمة هيومن رايتس ووتش تطالب فيه السلطات الأردنية بوقف سحب الجنسية من المواطنين من أصول فلسطينية⁴⁰ [مقتطفات]

1 شباط / فبراير 2010

قالت هيومن رايتس ووتش في تقرير أصدرته اليوم إن على السلطات الأردنية أن تكف عن سحب الجنسية تحسفاً من الأردنيين من أصول فلسطينية. وقد جردت السلطات أكثر من 2700 مواطن أردني من جنسيتهم في الفترة بين 2004 و2008، واستمرت هذه الممارسة في عام 2009، على حد قول هيومن رايتس ووتش.

تقرير "بلا جنسية من جديد: الأردنيون من أصل فلسطيني المحرومون من الجنسية" الذي جاء في 60 صفحة يعرض تفصيلاً الأسلوب التعسفي بلا أي سند واضح من القانون، الذي تستخدمه السلطات الأردنية لحرمان مواطنيها من أصول تعود للضفة الغربية من جنسيتهم، مما يحرمهم من حقوق المواطنة الأساسية وكذلك من التعليم والرعاية الصحية.

وقالت سارة ليا ويتسن، المديرية التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في هيومن رايتس ووتش: "الحكومة الأردنية تُقحم السياسة في الحقوق الأساسية لآلاف المواطنين". وتابعت قائلة: "يُحرم المسؤولون أسراً كاملة من القدرة على عيش حياة طبيعية تتوفر فيها إحساس بالأمان، التي يتمتع بها أغلب المواطنين في الأردن ويعتبرونها من الأمور المسلم بها".



وقد دافع المسؤولون الأردنيون عن هذه الممارسة، بصفتها وسيلة لدحض أية خطط إسرائيلية في المستقبل لنقل السكان الفلسطينيين من الأراضي المحتلة في الضفة الغربية إلى الأردن.

وقد استولت الأردن على الضفة الغربية في عام 1949 إثر أول حرب عربية إسرائيلية، وفي عام 1950 مدت سيادتها إليها، ومنحت جميع سكانها الجنسية الأردنية. لكن في عام 1988 أمر الملك حسين بقطع الصلات القانونية والإدارية بين الأردن والضفة الغربية، متخلياً عن مطالب السيادة على المنطقة مع سحب الجنسية الأردنية من جميع الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية في ذلك الوقت.

أردنيون آخرون من أصول تعود للضفة الغربية - لكن لم يكونوا يعيشون في الضفة الغربية في ذلك الحين - لم يتأثروا بهذا الإجراء واحتفظوا بجنسيتهم الأردنية. وعلى مدار السنوات العشر الماضية وأكثر، دأبت الأردن على السحب التعسفي للجنسية من آلاف المواطنين من أصول تعود للضفة الغربية. وهؤلاء المعرضون للخطر منهم ربع مليون أردني من أصول فلسطينية طردتهم الكويت عام 1991 فعادوا إلى الأردن.

وقد سحب المسؤولون الأردنيون الجنسية ظاهرياً لإخفاق الأفراد في استصدار تصاريح إقامة سارية - إسرائيلية - بالضفة الغربية. لكن هذا الشرط من أجل المواطنة ليس له سند واضح في القانون الأردني. مثل هذه التصاريح معروف عنها أنها صعبة للغاية - إن لم تكن مستحيلة - نظراً لسياسات إسرائيل التقييدية على منح حق الإقامة بالضفة الغربية للفلسطينيين.

الأردنيون المتأثرون بهذه السياسة عرفوا أنهم قد جردوا من جنسيتهم ليس بموجب إخطار رسمي، بل أثناء الخوض في إجراءات روتينية من قبيل تجديد جواز السفر أو رخصة القيادة، أو تسجيل زواج أو مولود في قسم الأحوال المدنية. وسحب الجنسية يبدو أنه عشوائي وتعسفي. وفي أربع حالات من التي راجعتها هيومن رايتس ووتش، تم سحب الجنسية بشكل غير طوعي، فيما لم يتم سحب جنسية شقيق أو شقيقة للشخص المسحوبة منه جنسيته.

وقد انتهت هيومن رايتس ووتش إلى أن وزارة الداخلية لم تعرض إجراءً واضحاً للطعن في هذه القرارات، وأن أغلب من تمت مقابلتهم يخشون اللجوء للمحاكم، مما قد يؤدي إلى التصديق الرسمي على خسارتهم لجنسيتهم.

وقالت سارة ليا ويتسن: "المسؤولون ذوو اليد العليا يسحبون الجنسية بشكل متعسف بالكامل". وتابعت: "اليوم أنت أردني وغداً تتجرد من حقوقك كمواطن في بلدك".

وبلا جنسية، يجد الأفراد والأسر من الصعوبة ممارسة حقوقهم كمواطنين، بما في ذلك الحصول على الرعاية الصحية، والعثور على وظائف، وملك العقارات، والسفر، وإلحاق الأبناء بمدارس وجامعات عامة. ودون وجود دول أخرى يلجأون إليها، فإن أولئك الأردنيين أصبحوا فلسطينيين بلا جنسية، وفي كثير من الحالات للمرة الثانية منذ عام 1948.

(.....)